

٦

# رسالة ابطال الزمان الموهوم

## بسم‌اللّه الرحمن الرحيم

و به نستعين[1] بعد[2] حمداللّه[3] المتفرّد[4] بالقدم و الازلية، المتوحّد بالبقاء و الدّوام و الأبـدية، الذى نفدت دونه سلسلة الزّمان لاتصافه بالسّرمدية. و الصّلوة على سيّدالكونين محـمد و آله، اشرف البريّة.

يقول العبد الضعيف النحيف الفانى الجانى محمدبن الحسين، المدعوّ باسماعيل المازندرانى: انّى لما تأمّلت فيما استدلّ به السيّد السند المحقق الداماد[5] على ابطال القول بالزمان الموهوم، وجدته حقّاً حقيقا بأن يقبله أولوا الأحلام و الفهوم. بيدأنه أوردعليه بعض الايرادات و وجّه اليه طرف من الشّكوك و الشّبهات، فقصدت أن أشير إشارة إجمالية الى طريق الحـقّ و الإنـصاف، سـاعياً فى اظهار حقيقة الحال فى تلك المسألة من دون الاعتساف، و اللّه تعالى يعصمنا من الخطاء و الزّلل

---

۱. و به نثق ـ ض.
۲. و بعد ـ آ. ق.
۳. الحمدللّه ـ آ. ق.
٤. المنفرد ـ ض.
٥. هو المحقق النحرير سيدنا محمدباقربن ميرشمس‌الدين محمد الشهير بالداماد ـ قدّس سرّه ـ المنسوب من قبل امّه الى الشيخ المحقق الشيخ على‌بن عبدالحسين بن عبدالعالى المشهور بالمحقق الثانى المتوفى ۹٤۰ ذهب فى أواخر عمره الشريف من اصفهان لمرافقة شاه صفى إلى زيارة العتبات سنة ۱۰٤۰، فمات هناك و دفن بالنجف الاشرف على مشرفها السّلام.

كائنًا ما كان منها فى القول و العمل، إنّه ملهم العقل و ملقّن الصّواب، و منه المبدأ و إليه المآب.[۱]

قال السيّد السند ـ قدّس سرّه ـ: «إنّ القول[۲] بالزمان الموهوم على ما ذكره المتكلّمون من تكاذيب الوهم الظلمانى و تلاعيبه، و تصاوير القريحة السوداويّة و تخائيلها. أمّا اولاً، فلمّا تعرّفت[۳] أنه لايتوهّم فى الدّهر[٤] حدٌ و تصرّم و تجدّد و فوات و لحوق و امتداد و انقضاء، و تمادّ و سيلان، اذ ذلك من لوازم وجود الحركة[٥] و اتصال التغيّر و تدريج الحصول شيئاً فشيئاً؛ و اذا كان كذلك، فكيف يتصوّر فى العدم الصريح الساذج و اللّيس الصرف البات[٦] تمايز حدود و تلاحق أحوال و تغاير أحيان و اختلاف أوقات، حتى يتوهّم التّمادى و السّيلان و النهاية و اللاّنهاية».[۷]

قال الفاضل المحقق العلاّمة و النحرير المدقق الفهّامة، جمال الملّة و الدّين ـ قدّس الله روضته ـ فى حواشيه على الخفرية مورداً على السيّد العلاّم بعد نقله عنه هذا الكلام،[۸] و فيه: إنّا لا نسلّم أنّ الاتصاف بالامتداد و الانقضاء و أمثاله فرع وجود الحركة. لِمَ لايجوزأن ينتزع من استمرار وجود الواجب أمر ممتدّ على سبيل التجدّد و التقضّى؟، بل الظاهر أنّه كذلك. و لا استبعاد[۹] فيه. كيف و انّهم يقولون: الحركة القطعيّة تنتزع من الحركة التوسطية و الزّمان ينتزع من الآن السيّال،

---

۱. مآب. آ. ق.

أولوا الاحلام: اولوالألباب

۲. قال السيد الداماد فى أوائل القبسات صفحة / ۳۰ المطبوع اخيرا تحت إشراف الاستاد مهدى محقق، سنة ۱۳۵٦، تهران. و ميض، إنّ المتكلّفين لما لايعنيهم، المسمّون بالمتكلّمين، و أعنى بهم المعتزلة و الأشاعرة تعاملت أوهامهم فى سبيل حدوث العالم؛ انّ بين البارئ الحقّ و أوّل العالم عدما موهوما أزليّا سيّالا ممتدًا، تماديه الوهمّى فى جهة الأزل الى لانهاية و منتهيا فى جهة الأبد عند حدوث أوّل العالم، و لا يستشعرون أنّ ذلك من تكاذيب الوهم... الخ.

۳. عرفت ـ ض.

٤. هذا فرع اثبات كون العدم فى الدّهر و هو عين المتنازع فيه.

٥. من لوازم الحركة. ع.

٦. الثابت. ض. و فى «ع» و اللّيس الباتّ.

۷. انتهى قول السيد السند الداماد

۸. المراد من هذا الكلام، الذى نقل عنه، قدّس سرّه، انّ القول بالزمان الموهوم... الخ.

۹. و الاستبعاد ـ آ. ق.

التكاذيب: الاباطيل و الأكاذيب.

الانقضاء: الانصرام و الانقطاع.

التلاعيب: المداعبات و المزح. افعال لايصل فاعله الى ما أراده.

التخائيل: المتوهمات.

الباتّ: القاطع، يقال بيع باتّ، اى لاخيار فيه.

التقضّى: الفناء، الانقطاع، الانقضاء.

فكماجاز[١] انتزاع أمر[٢] الممتدّ المتجدّد المتقضّي من الأمر الشّخصي الّذی لا امتداد فيه و لا انقسام و لا تجدّد و لا انقضاء، فكذلك يجوز هيهنا بلا تفرقةٍ أصلا. و من هذا ظهر فساد ما ذكره بعض المحشّين في إبطاله من أنّه اذا كان امراً موهوماً كان له منشأ انتزاع. فننقل[٣] الكلام اليه. فهو إمّا واجب أو ممكن، لا جائز أن يكون واجب‌الوجود، فيكون ممكن‌الوجود، فيلزم وجود قديم سوى اللّه تعالى، لأنّانختار أنّه ينتزع من الواجب تعالى، و لا دليل على إبطاله و هو لم يذكر الّا الدّعوى».[٤]

أقول: حاصل ما أفاده و أجاده ـ نضّراللّه وجهه ـ منع كون الزمان مقدار الحركة بتجويز كونه مقدار البقاء، و هذا بعينه ما ذكره ابوالبركات البغدادى بقوله: «ما يكون في الزمان لايتصور بقاؤه إلّا في زمان مستمرّ، و ما لا يكون فيه كالواجب و المجرّدات الغير الزمانية لا بدّوأن يكون لبقائه مقدار من الزمان. فالزّمان مقدار لبقاء الوجود و استمراره. وهذا مع أنّه غير مطابق لدعواه لدلالته على كون الزمان مقدار البقاء». و هو كما[٥] سيأتي، ادّعى أنّه مقدار الوجود. يرد عليه أنّ المعقول من البقاء هو استمرار الوجود من حيث انتسابه الى الزمان الثاني، فيكون متوقفاً عليه، فلو كان الزّمان مقداراً له، لتوقف[٦] عليه، ولزم منه الدور. و على هذا فلا بُدّفي تصحيح معنى بقاء الواجب من القول بالزّمان التقديري كماسيأتي، أوالقول بأنّ بقائه تعالى عبارة عن عدم عروض عوارض الزّوال عليه، و ليس المراد به استمرار وجوده[٧] المقارن للزّمان لتعاليه عن الزّمان، لأنه «كان و لم يكن معه شيء» فلذا فسّروا ـ الباقي ـ من أسمائه تعالى بما لا سبيل للفناء عليه.[٨]

ثم أنت خبير بأنّ هذا الأمر الممتدّ المتجدّد المتقضّي الّذی ليست له مهيّة غير اتصال الانقضاء و التجدّد، و عدم الإستقرار،[٩] لايمكن انتزاعه إلّا ممّا يختلف نسبته الى الأمور الخارجة[١٠] و قبل

---

١. جائز ـ ق.
٢. الأمر ـ ض.
٣. فينقل ـ ض.
٤. انتهى ما قال المورد في حاشيته.
٥. فقط ـ د. ض.
٦. ليتوقف ـ آ. ق.
٧. قال المتكلّمون: إنّ معنى كون اللّه تعالى قديما هوأنا لو قدّرنا وجود أزمنة لا نهاية لها، لكان اللّه تعالى موجودامعها، و لا يشترط أن يكون وجود الزمان مصاحباله تعالى، و إلّالزم القدم و تسلسل الأزمنة. لذا قال العلّامة في مناهج اليقين من اصول الدين و قال أيضا إنّ القديم لا يشترط فيه الزمان على مابيّنا، و يجوز أن يكون تقدّمه عليه بأوقات تقديريّه.
٨. اليه ـ ض.
٩. الاستمرار ـ ض.
١٠. الخارجية ـ ض.

وجود العالم الجسمانى لاموجود سوى اللّه و على فرض وجود العقول و تقدّمه عليه لاتختلف نسبته تعالى اليها و لانسبة بعضها الى بعض، لأنها نسبة الثابت الى الثابت، فكيف يمكن أن ينتزع من ذات اللّه الموصوف بالإستمرار و الاستقرار، ما له مقدار موصوف بالتجدّد و عدم الاستقرار؟. و امّا انتزاع الحركة القطعية[1] من الحركة التوسطية فلانّها و إن كانت من حيث ذاتها امراً شخصياً مستمرّاً غير ممتدّو لا منقسم و لا متجدّد، الّا انّها يلزمها اختلاف النسب بالقياس إلى الحدود المفروضة فى المسافة، فلها جهتا استمرار ذاتىّ، و سيلان مسافىّ؛ فبواسطة استمرارها[2] فى ذاتها و سيلانها بالاضافة الى تلك الحدود تفعل[3] فى الخيال امراً ممتدّاً غير قارّ، يطلق عليه الحركة بمعنى القطع. فهذا هو المنشأ لانتزاعهامنها.

و بتقرير آخر: العلة القارّة ما لم ينضمّ اليها أمر[4] غير قارّ، يستحيل أن يقتضى امراً غير قارّ و الّايلزم تخلّف المعلول عن العلّة. و الحركة التوسطية و إن كانت امراً قارّا مستمرّاً من مبدأ المسافة الى منتهاها، لكن يلزمها[5] تبدّل النسب الى الحدود المفروضة فى المسافة على سبيل التعاقب، فهى و إن كانت قارّة بحسب الذات،[6] الّاآنها غير قارّة بحسب العارض، فالفرق واضح و لعلّ[7] الفاضل المورد ـ رفع اللّه شأنه و أعلى مكانه ـ نظر الى إحدى جهتيها الذاتية و غفل عن جهتها الأخرى العارضيّة، و لم يدر انّ منشأ الانتزاع انّما هو مجموع الجهتين جميعاً. و كذا الكلام فى الآن السيّال، فإنّه مع استمراره و بقائه بشخصه[8] كالحركة بمعنى التوسّط، له سيلان و اختلاف نسبة، يمكن بذلك أن ينتزع منه أمر ممتدّ متجدّد متقضّ مطابق للحركة بمعنى القطع، فانّ الزمان بمعنى الامتداد أمريرتسم فى‌الخيال من الآن السيّال الّذى هو موجود فى الخارج بسبب عدم استقراره و ارتسامه على سبيل التدريج، كالخط المرتسم من القطرة النازلة و الشعلة الجوّالة، و هذا بخلاف وجود الواجب، فانّ له[9] مجرّد بقاء من دون اختلاف نسبة الى الامور الخارجة لعدمها قبل وجود العالم و

---

١. فهى باعتبار ذاتها أمر مستمرّ، و باعتبار تلك النسب العارضة لها، متجدّدة فن حيث الذات الثابتة و النسب المتعاقبة، تفعل أمرا ممتدا متجدّدا، و يقال له الحركة بمعنى القطع. منه رحمه‌الله.

٢. استمرارما ـ آ. ق.

٣. فى المطبوع «فلو تفعل» ليس بصحيح.

٤. فى المطبوع «امرا» غلط.

٥. فى المطبوع «لايلزمها» ليس بصحيح.

٦. ذاتها ـ ض.

٧. فى المطبوع «لعلّه»

٨. الشخصيّة ـ ض.

٩. فانّه ـ ع.

فرضها قبله يجعل ما له وجود نفس أمرىّ امراً اعتبارياً فرضياً، و هو خلاف ما ذهب اليه المورد، رحمه‌الله.[1] وسيأتى. فلايمكن أن ينتزع من مجرد ذات الواجب بملاحظة بقائه ماله مقدار ممتدّ متجدّد متقضّ فى نفس الأمر، لانّ المتغير[2] غيرممكن الانتزاع من الثابت، لعدم امكان ادراك احدهما من الآخر.

و بالجملة: الزّمان غير قارّ، فلايكون مقداراً لقارّ،[3] والّاتحقّق الشىء بدون مقداره، فهو مقدار بغير[4] قارّ، و كل أمر غير قارّ فهو الحركة. فالزمان مقدارها، كما حقّقه سيدالمحققين. و اذا ثبت انّ الزمان مقدار الحركة فحيث لا حركة، فلازمان، و بذلك يثبت انّ الاتصاف بالامتداد و الانقضاء و أمثاله فرع وجود الحركة، و انّه لايجوز انتزاعه من استمرار الوجود.

فتلخيص الكلام فى هذا المقام: انّ الزمان الموهوم إن كان له تحقّق فى نفس الامر و ليس بواجب بالذات، فيكون داخلاً فى اجزاء العالم، و ليس بجوهر قائم بذاته، فلا بُدّله من محلّ يقوم به، و لا يتصور له محلّ الّا[5] الحركة الحافظة له، و الحركة لا بُدّلها من حامل، و لا حامل لها غير الجسم، و إن لم يكن له تحقّق فليس له إلّا اسم[6] من دون تحقق المسمّى فلأىّ[7] وجه يسمّونه بالزمان و هو عبارة عن كمّ متصل الذات غير قارّ.

و بما قرّرناه ظهر انّ ما ذكره بعض المحشّين[8] فى ابطاله، كلام حقّ لاغبار عليه، و لا فساد فيه اصلا. و انّما الفساد فى كلام من نسب الى كلامه الفساد. و انّما لم يذكر على الشقّ الاول دليلاً لبداهته و ظهوره، فانّ انتزاع امر من امر لا بُدّله من منشأ يصلح لذلك.

ألاترى[9] أنهّم اذا لاقوا زيداً مثلاً، و كان شجاعاً يقولون لقينى منه اسد، و لايقولون ذلك اذا كان جباناً، إلّا على سبيل التّهكم، اذمعنى الانتزاع يرجع الى إدراك امر من آخر بضرب من التحليل، كما اذا حاولنا أخذ الوجود من المهيّة، و أدركناه بوجه من الوجوه العارضة له، كمنشئية

---

١. سقى‌الله ثراه ـ ع.

٢. التغيّر ـ آ. ض. ق.

٣. للقارّ ـ ض.

٤. لغير ـ ض. ع.

٥. سوىٰ ـ ض.

٦. فليس له اسم ـ ع.

٧. فلا ـ ض.

٨. المحققين ـ آ. ق. و فى هامش «ض» و «ع» هو الفاضل المحقق ملاشمسا الجيلانى، منه.

٩. ألايرى ـ ع.

الآثار، و كان الوجود منتزعاً منها، فلايصحّ انتزاع البرودة من النار و الفضيلة من الحمار و البصيرة من الجدار، و ذلك امر لايخفى على ذوى‌الأبصار.

و بذلك يظهر فساد قوله ـ رحمة اللّه عليه ـ:[١] لأنانختار انّه ينتزع[٢] من الواجب تعالى، لأنّ وجوده لايمكن أن يكون منشأً لانتزاعه منه. اذا المقدار و الامتداد لايكون إلّامالـه اجزاء مترتّبة قارّة أوغير قارّة، و هذا امر ضرورىّ. فانّ ما لايكون له اجزاء كيف يمكن أن يكون له مقدار و الوجود بماهو وجود، لاجزء له، بل هو بسيط. بل لوتوهّم ذلك لتوهّم بقائه[٣] و قد تعرّفت بما فيه من لزوم الدور.

و بما فصّلناه ظهر أنّ ما جعله المورد ـ رفع اللّه درجته ـ امراً ظاهراً و نفى عنه الاستبعاد هو أمر ممتنع، كما لا يخفى على من أمعن النظر و أجاد، و انّ ما استشهد له هو شاهد عليه فمازاد بذلك الّا تكثير السّواد.

و منه يظهر أيضاً صدق قول المستدلّ انّ القول بالزمان الموهوم من تكاذيب الوهم الظّلمانى و تلاعيبه و تصاوير القريحة السوداويّة و تخائيلها. و نعم ما قال

اذا قالَتْ حَذامِ فـصَدِّقُوها　　　فانّ القولَ ما قالت حَذامِ[٤]

هذا، و اعلم انّ القائلين بوجود الزّمان، و هو الحقّ، لانّا نعلم بالضّرورة انّ فى الخارج وقتاً ماضياً و مستقبلاً، و المنازع مكابر مقتضى عقله، فلا يستحقّ الجواب، اختلفوا فى ماهيته:[٥] فزعم قوم منهم أنّه جوهر ليس بجسم و لا جسمانى واجب بذاته.

و منهم من زعم انّه المعدل. و قال آخرون إنّه حركة، و زعم ابوالبركات أنّه مقدار الوجود، و ذهب ارسطاطاليس الى أنّه مقدار الحركة و اختاره المتأخّرون، و هو الحقّ.

---

١. قدس سرّه ـ ع.　　　٢. تنزع ـ ع.

٣. فى المطبوع ـ بل لتوهم ذلك لتوهم لبقائه.

٤. الشعر لسهيم بن صعب و حذام امرأته و بعده

و لولا المزعجات من اللّيالى　　　لما ترك القطا طيب المنام

(جامع الشواهد)

٥. الغرض من نقل المذاهب أن أبينّ أنّ المورد لايقول بأنّ الزمان هو واجب الوجود ولا المعدّل ولا حركته و إنّما يقول بما قاله البغدادى، فاذا بطل قوله ببيان فساده اسقط منه بالكليّة و تمّ الدليل. منه.

ثم قال السيد السنّد ـ قدّس سرّه ـ و أمّا ثانياً، فلأنّه لو تصحّح فى العدم ماتوهّـوه، لكان هو الزمان بعينه، أوالحركة بعينها اذكان متكمّماً سيّالا كلّه ازيد لامحالة من بعضه، و أبعاضه متعاقبة غير مجتمعة.

فامّا أنّه بالذات على تلك الشاكلة، فيكون هو الزمان، أوبالعرض، فيكون هو الحـركة، فـقد أطلقوا على الزمان أوعلى الحركة[١] اسم العدم، فليت شعرى بأىّ ذنب استحق الزمان أوالحـركة سلبالاسم و الإلحاق بالعدم.[٢]

قال الفاضل المورد ـ عظم اللّه قدره ـ و فيه، انّا لانقول باتصاف العدم بالتقدّر[٣] والتمـادى و غيره إلّا بالعرض باعتبار اتصاف و عائه[٤] و لايلزم منه كونه زماناً أوحركة.

والحاصل انّا نقول: انّ عدم العالم كان فى وعاء ممتدّ متجدّد متقضّ،[٥] كوجود زيد فى الزمان، و كما انّه لايلزم منه كون وجود زيد زماناً أوحركة كذلك[٦] لايلزم هناك ايضاً كون العـدم زمـاناً، أوحركة، بل ليس الّا كعدم زيد فى زمانٍ قبل زمان وجوده، و لا تـفاوت الّا بأنّ هـذا الزمـان يتبعّض باللّيل و النّهار، ويتّصف بماشابه ذلك من الصّفات و ليس ذلك فى ذلك الزمان، فاللّازم على هذا [ الدّليل ][٧] ليس الّا وجود الزمان هناك و القائلون به يلتزمونه لاكون العـدم هـو الحـركة أوالزمان[٨] [فتأمّل ].[٩]

اقول: هذا الكلام من ذلك العلّام ـ طاب ثراه ـ غريب عجيب[١٠] فـانّ المتبادر مـن اطـلاق الوجود خصوص الخارجى[١١] و هم لايقولون بوجود الزمان الممتدّ المتجدّد فى الخارج.

---

١. على الزمان أوالحركة ـ ع.

٢. القبسات، ص ٣١.

٣. بالمقدار ـ آ.

٤. وعائه به ـ ض.

٥. يتجدّد و يتقضّى ـ ض.

٦. فكذلك ـ ض.

٧. الزيادة فى «ض».

٨. فى المطبوع «هو الحركة و الزمان».

٩. الزيادة فى «ض».

١٠. فى نسخة «د» اقول: هذا لغو من الكلام و هذر اذا تأمله عاقل يعرفه ـ و فى نسخة «ع» اقول انّ المتبادر من اطلاق الوجود خصوص... الخ.

١١. الخارج ـ آ. ق.

التمادى: الاستمرار و يقال تمادى فى الأمر: بلغ غايته.

قال مولانا ميرزاجان فى حواشيه على شرح المطالع:[١] «كون المطلق منصرفا الى الفرد الكامل ليس على اطلاقه، بل ذلك فيما اشتهر لفظ المطلق فيه بخصوصه بان استعمل كثيراً فى المطلق المتحقّق فى ضمنه حتى يكون استعماله فيه حقيقةً عرفية كالوجود، فانّه لشهرة استعماله فى ضمن الخارجي يتبادر منه خصوصه» انتهى كلامه.

و لعلّه ـ رحمةاللّه عليه ـ[٢] اراد انّ الزمان الموهوم كالزمان الّذى هو مطابق للحركة بمعنى القطع و إن لم يكن له وجود فى الخارج، إلّا أنّ له[٣] وجوداً بحسب نفس‌الأمر، و انّما الموجود فى الخارج ما هو بمنزلة الآن السيّال الّذى هو مطابق للحركة بمعنى التوسّط، و هو وجودالواجب ـ تعالى عن ذلك ـ الّذى هو عين الخارجيّة،[٤] فانّه باستمراره الّذى هو بمنزلة استمرار الآن السيّال يفعل امراً ممتدّاً متجدّداً، يسمّونه بالزمان الموهوم و عدم العالم انّما وقع فيه. و على هذا، فلافرق بين‌الزمانين الّا بما ذكره ـ رحمةاللّه عليه ـ[٥] و فيه مع ما تعرّفته انّه توجيه بما لايرضى، اذا القائلون به لايقولون بعدم التفاوت بينهما الّا بذلك الامر العرضى، كيف وهم مصّرحون بانّ الزمان هناك معدوم و لا وجود له الّا مع اول وجود العالم، فانّ خصومهم لمّا احتجّوا عليهم، بانّ تخصيص الأحداث بالوقت المعين يستدعى امتيازه عن ساير الآوقات، و هذا يقتضى كونها موجودة قبل ذلك الحادث، اجابوا بانّها معدومة و لا تمايز بينها[٦] إلّا فى الوهم، و انّما يبتدأ وجود الزمان مع اوّل وجود العالم، و لا يمكن وجود ساير الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان أصلا. هذا كلامهم.

و بالجمله، انّهم لو قالوا بوجوده و امتداده مثل امتداد هذا الزمان فى انّ له اجزاء متباينة متعاقبة يمتنع الاجتماع بينها، لكان لقائل أن يقول: لم اختّص وجود العالم بهذا الحدّ الذى حدث فيه؟[٧]

---

١. هو ملاحبيب‌الله المعروف بـ«ميرزاجان» و الفاضل الباغنوى الشيرازى المتوفى ٩٩٤.

٢. بيض الله وجهه ـ ع.

٣. فى المطبوع «لا أنّ له».

٤. خارجّى ـ ع.

٥. شرف اللّه قدره ـ ع.

٦. بينهما ـ ض.

٧. فى المطبوع بعد هذه العبارة نقلا عن نسخة «آ» و «ق» جاء: و أيضا و ان تبعّض هذا الزمان باللّيل و النّهار انّما هو بالاضافة الى من وقع تحت فلك الزهرة لانتهاء ظلّ الارض اليه، فأمّا الذى فيه و ما فوقه، فليس له هذا اللّيل و النّهار، فيلزم ان

←

و لم يكن حدوثه فى حدّ آخر قبله، وكونه و همياً بالمعنى المذكور، لاينافى طلب المخصّص فى ما بين اجزائه، وحينئذ فما معني قولهم: و اختصّ الحدوث بوقته، اذلا وقت قبله؟.

فبق[1] أن يكون معنى الوهمى مايخترعه الوهم كزوجية الثلاثة، فيكون عدماً محضاً وليساً ساذجاً. فاذا اتصف ذلك العدم الساذج بماتوهّموه من التقّدر و التكمّم و التمادّ والتجدّد و التقضّى و ماشا به ذلك، فإمّا انّه بالذات على تلك الشاكلة، فيكون هو الزّمان بعينه أوبالعرض فيكون هو الحركة بعينها، فإنّ اتصاف الحركة بالزيادة و النقصان و التمادّ وغيرها إنما هو بواسطة مقدارها، و لها مقداران: مقدار بحسب المسافة، و ذلك بالعرض، ومقدار بحسب التّراخى، و ذلك بالذات، لأنّ ذاتها من حيث هى تقتضى ذلك، اذ أجزاؤها لاتقع معاً، بل على التراخى، و هذا المقدار هو الزّمان.

و بالجملة: الحركة لها حقيقة[2] سوى عدم الاستقرار، و يقارنها عدم الاستقرار. و أمّا الزمان فليست[3] له حقيقة الامتداد و التجدّد و عدم الاستقرار. فاذن قد اطلقوا على الزمان أوالحركة بلاذنب اسم العدم المحض و اللّيس السّاذج.

و بما قرّرناه ظهر أنّ مراد المستدلّ بالعدم المذكور ماجعله المورد ـ رحمة اللّه عليه ـ[4] وعاءله كما يصرّح به قوله فى الدّليل الاوّل، فكيف يتصوّر فى العدم الصريح و اللّيس الصّرف الباتّ تمايز حدود و تلاحق أحوال، و سيصرّح به فى قوله: «اذلا اختلاف فى العدم...» و فى قوله: «و ذلك الامتداد العدمىّ لاالعدم الّذى وقع فى هذا الوعاء» على انّ عدم العالم لو كان فى زمان موجود غير ممتاز عن هذا الزمان الّا بما ذكره و هو امتياز بالعرض يلزم منه ثبوت قديم سوى الواجب و لا ينفع الفرار منه بالقول بانّ مرادهم بالعالم ماسوى ذلك الزمان من الموجودات، و هو لا وجود له كما سيصرّح به المورد ـ احسن اللّه اليه ـ تبعاً لآخرين، مع مافيه من التدافع الصّريح و التناقض القبيح، و سيأتى فى ذلك[5] زياده التوضيح و التنقيح.

---

←

لايكون هناك فرق بين الزّمان الموهوم و هذا، فكيف صار ذلك موهوما و هذا موجودا، و القول بقدم هذا كفرا و بقدم ذلك ايمانا، الى غير ذلك من الاحكام المتفرّعة فيه عليهما. (و العبارة لاتناسب ماقبلها و ما بعدها)

١. فبيق ـ ق.

٢. فى المطبوع «لاحقيقة لها».

٣. فليس ـ ض.

٤. اسكنه الله بحبوحات جنانه. ع.

٥. سيأتى لذلك ـ ض.ع.

و ایضاً لو کان الزّمان هناك امراً موجوداً و کان له اختلاف اجزاء، أوکان امراً نفس امری ـ کما سیصرّح به المورد العلّامة بعید هذا ـ و کان القائلون به یلتزمونه، فبأیّ وجه سمّوه بـالزمان الموهوم و لم یسمّوه بالزمان الموجود مع اشتراکهما فی جمیع الذاتیات و اللّوازم إلا باللّیل و النّهار و ماشابه[1] ذلك. و هو غیر موجب لسلب عقد الوجود و وضع عـقد العـدم مـقامه. الّا أن یـقال، لامشاحة فی الاصطلاح.

و الظّاهر انّ الذی أسقطه فی تلك الورطة، اقول هذا و استغفراللّه: انه لمّار ای أنّ دلائل السیّد السند ـ قدّس سرّه ـ علی ابطال القول بالزّمان الموهوم دلائل متینة[2] و براهین مکینة[3] و رام أن یتقضی عنها فراراً[4] من القول بکونه امراً معدوماً إلی القول بکونه أمراً موجوداً، و لم یدرأنّه یفضی الی القول بالقدم ـ و هو یفرّمنه ـ فوقع من حیث لایشعر فیما کان هارباً عنه، هذا!

ثم انت خبیر بانّهم لوقالوا بماقرّره المورد ـ قدّس سرّه ـ[5] کلامهم لکان لقائل أن یقول هـذا مجرّد دعوی بلا دلیل[6] و هل الکلام الّا فی اثبات وجود هذا الوعاء الممتدّ المتجدّد المتقضّی، حتی یمکن أن یقال انّ عدم العالم کان فیه و کان متّصفاً فیه بصفاته بالعرض، اذ الأشاعرة لمّا تشبثّوا فی اثبات حدوث العالم بالقول بهذا الوعاء و بأنّ عدم العالم کان فیه، فالخصم لا یسلّمه مـنهم و لا یصدّق به الّا بالدلیل، و قد تعرّفت أنّه لایمکن تصوّره فضلاً عن أن یقام علیه دلیل، فله أن یقول: انّ الاوعیة المسلّمة عندنا ثلاثه:

۱ـ الدهر الّذی هو وعاء للوجود الصّریح المسبوق بالعدم الصّریح.

۲ـ و الزمان الذی هو وعاء للأمور المتغیّرة المتقدّرة السیّالة.

۳ـ و السّرمد الذی هو وعاء لبحت الوجود الغیر المسبوق بالعدم، و الیه الاشارة بقولهم. «نسبة الثابت الی المتغیّر هی الدهر، و نسبة المتغیّر الی المتغیّرهی الزمان، و نسبة الثابت الی الثابت هی السّرمد، و الآوعیة منحصرة فیها. فـمن ادّعی انّ للعدم الأزلی وعاءاً موجوداً یکون هـو فـیه و

---

۱. یشابه ـ آ. ق.

۲. بیّنة ـ آ. ق.

۳. مکفیة ـ آ. ق.

٤. فرّ ـ ع.

٥. قدّس اللّه روحه ـ ع.

٦. و هذا لیس توجیها آخر لکلام السیّد السند لیتوجّه أنه مستدلّ فوظیفته الاثبات لا المنع و طلب الدلیل، بل هو اعتراض یرد علیهم علی ماقرّر المورد به مرامهم. منه رحمة الله علیه.

بتبعيّته يتّصف بالتقدّر و التمادّ و غيرهما. فعليه البيان و قياسه على العدم المقارن لوجود الزّمان كعدم زيد فى زمانٍ قبل زمان وجوده قياس معه فارق،[١] فانّ هذا العدم لمّا كان مقارناً للزمان الذى هو سيّال و متكمّم و متقدّر، اتّصف هو أيضاً بذلك بالعرض، بخلاف العدم الأزلى، فانّه لايتّصف بالتقدّر، لعدم ثبوت ما يتقدّر هو به، فيكون عدماً محضاً غير متقدّر و لامتكمّم، لابُدّ لنفيه من دليل و عدم قدرتنا على تعقّله بوصف كونه سابقاً على الوجود سبقاً غير ذاتى بدون الوعاء ـ كما ادّعاه المورد ـ طهّر اللّه روحه ـ[٢] بعد أن دلّ الدليل عليه، غير قادح فيه، فانّ دلائل القدم[٣] بأسرها لمّا كانت مدخولة، و قد دلّت الأخبار المتواترة من الطرفين على وجود إله العالم بدونه بأن يكون بينهما انفصال، و قد انعقد عليه اجماع [المليّين من][٤] المسلمين و غيرهم، و دلّ عليه الحديث المشهور[٥] الّذى لادليل عقلىّ يعارضه، بل له دليل عقلىّ يعاضده، كماسيأتى فى آخر الرسالة انشاءاللّه العزيز.

فاذا لم يثبت القول بالزمان الموهوم الّذى قبل وجود العالم مع كونه مخالفاً لظاهر الشّرع، فلابُدّ من القول بانّ ذلك الانفصال انّما كان بالعدم الصّريح النفس الامرى الغير الزمانى، لأنّ كل ماله تحقّق فى نفس الأمر، لايجب أن يكون فى زمان، كما لايجب أن يكون كلّ ماله تحقّق فيها فى مكان فعدم العالم مع تحقّقه فى نفس الأمر لايجب أن يكون فى زمان، اذ ما ليس للزّمان فى سلسلة علله مدخل لايقال إنّه فيه، هذا.

و الجواب الحاسم لمادّة الشبهة، ما أشرنا اليه آنفاً و سالفاً، من أنّ العدم الأزلى لو كان له وعاء، فذلك الوعاء إمّا معدوم، فاستحال اتّصافه بالتقدّر و التكمّم و المساوات واللّا مساوآت، اذ لا اختلاف فى العدم و لا مخصّص، فكيف يكون أحدهما ظرفاً و متّصفاً بالصفات المذكورة بالذات و الآخر مظروفاً و متّصفاً بها بالعرض، أو موجود، فيلزم ثبوت قديم سوى الواجب تعالى. ثم ذلك القديم لمّا لم يكن جوهراً قائماً بذاته، فلا بُدّله من محلّ يقوم به، و لا يتصوّر له محلّ غير الحركة، فيلزم قدم الجسم كما سبق.

---

١. قياس مع الفارق ـ ض.

٢. كما أفاده المورد طهّر اللّه رمسه و فى بحار غفرانه أغمسه. ع

٣. فى المطبوع ـ ان دلائل العدم.

٤. الزيادة فى د. ض. ع.

٥. الحديث «كان اللّه و لم يكن معه شىء».

و بما قرّرناه[۱] ظهر أنّ الأزل ليس كالزمان و اجزائه يتقدّم جزء[۲] و يتأخّر آخر، بل هو عبارة عن اللّازمان السّابق على الزمان سبقاً غير زمانيّ، كسبق أجزاء الزمان بعضها على بعض، و ليس بين‌اللّه و بين العالم بُعد مقدّر لأنّه إن كان موجوداً، يكون من العالم، و الاّ لم يكن شيئاً، و لا ينسب احدهما الى الآخر من حيث الزمان بقبليّة و لا بعديّة و لامعيّة، لانتفاء الزمان عن الحقّ و عن ابتداء العالم، فليس الاّ وجود بحت خالص ليس من العدم، وهو وجود الحقّ و وجود من العدم و هو وجود العالم، فالعالم حادث فى غير زمان. و انّما يتعسّر فهم ذلك على الاكثرين لتوهّمهم الأزل جزءاً من الزمان يتقدّم ساير الاجزاء و ان لم يسمّوه بالزمان، فإنّهم اثبتوا له معناه، و توهّموا، انّ‌اللّه سبحانه فيه و لاموجود فيه سواه، ثم أخذ بايجاد الأشياء شيئاً فشيئاً فى أجزاء آخر منه.[۳]

و هذا توهّم باطل و أمر محال، فانّ اللّه تعالى ليس فى زمان و لامكان بل هو محيط بهما، و كيف يقول عاقل: إنّ العالم بكلّه مسبوق بالعدم الزمانى و زمان عدمه أيضاً جزء من أجزائه.

و بالجملة: عند عدم الزمان تكون حالة مستقرّة قارّة لا فيها تقدّم حال و لا تأخّر أخرى، فاذا تغيّرت الأحوال بحدوث الحركة الّتى لها أجزاء، لايكون وقوعها معاً، بل وقوع كلّ متراخ عن وقوع الآخر يحصل منه مقدار فى العقل، و هو الزّمان.

و بهذا التقرير ينحلّ ما أشكل على المورد[٤] ـ قدّس سرّه ـ حيث قال: «اذااتّصف العدم فى نفس الأمر بأنه سابق على الوجود سبقاً غير ذاتى [كما يظهر من بعض كلماته ]،[۵] فيكون البتة محتاجاً الى وعاءٍ و ظرف، يكون فيه و يتّصف هو لا محالة بالتقدّر و التكمّم و غيره، و كونه سابقاً عليه بدون ذلك ممّا لانقدر[٦] على تعقّله، فلعلّه يحتاج الى لطف قريحة لم يكن لنا[۷]» و سيأتى له بيان آخر. و القول بانّ التقدّم بالذات لا محصّل له لعوده الى السّبق الزمانى، كما هو مختار المورد ـ قدّس سرّه ـ[۸] و لا محصّل له، كيف و لم يدلّ دليل على بطلانه، بل لايتصحّح معنى حدوث العالم الاّ بالتمسّك به، و كذا قال به المحقق فى التجريد، و به فسّر المورد قوله، «وجود العالم بعد عدمه ينفى الايجاب...»

---

۱. و بما قرّرنا ـ ع.

۲. جزؤه ـ ع.

۳. جزء جزء منه ـ ض.

٤. اشكال المورد ـ ض.

۵. الزيادة فى عبارة المورد (اقاجمال الخوانسارى)

٦. ذلك لاتقدر ـ آ. ق.

۷. هنايتمّ عبارة المورد.

۸. زيد قدره ـ ع.

حيث قال: الظاهر انّ مراد المصنف من البعديّة [هيهنا هو البعديّة ][١] بالذات وردّ قول من[٢] قال: مراده منها البعدية الزمانيّة. وهذا منه ـ رحمة اللّه عليه ـ كالتصريح بانّ المحقق لايقول بالزمان الموهوم كماصرّح به والده[٣] الماجد ـ اسكنه اللّه دار كرامته ـ و الّا لكان مراده منها البعدية الزمانية، فهو أيضاً قائل بالحدوث الدّهرى، لأنّه لما نفى الايجاب المستلزم للقدم، و أثبت الحدوث لتصريحه بوجود العالم بعد العدم، فذلك إمّا فى الزمان، و هو خلاف مذهبه، و مع ذلك لايلايمه ظاهر قوله «بعد العدم»، و سيأتى تحقيقه، أو فى الدّهر، و هو المطلوب.

و بما فصّلناه ظهر انّ القول بوجود الزمان الموهوم و كونه وعاءً لعدم العالم ينافى طريقة الملّة[٤] بل ينافى مذهب من قال به و يفسده و هو قد رام بذلك اصلاحه!

«وَ هَلْ يُصْلِحُ العَطّارُ، ما أَفْسَدَ الدَّهْرُ؟»

ثم قال السيّد السند قدّس سرّه «و أمّا ثالثاً فلأنّه حينئذ يكون البارى الحقّ سبحانه واقعاً فى حدٍّ بعينه من ذلك الامتداد العدمى ـ تعالى عن ذلك ـ و العالم فى حدّ آخر بخصوصه، حتى يصحّ تخلُّل ذلك الامتداد الموهوم بينه سبحانه و بين العالم و يتصحّح تأخّر العالم و تخلّفه عنه سبحانه فى الوجود فاذن اذا كان ذلك الامتداد غير متناهى التمادى، كان غيرالمتناهى محصوراً بين حاصرين هما حاشيتاه و طرفاه».[٥]

قال المورد ـ قدّس سرّه ـ و فيه، انّ مرادهم بقولهم بين البارى الحقّ و أوّل العالم زمان موهوم ازلى انّه كان قبل العالم امتداد موهوم لم يكن العالم فيه و كان الحقّ تعالى فيه بالمعنى الّذى يقال الان انّه تعالى موجود لا انّ الزمان واسطة بينه تعالى و بين العالم بحيث يكون هو تعالى فى احد الحدّين، و العالم فى حدّ[٦] الآخر، حتى يلزم كون غيرالمتناهى محصوراً بين الحاصرين،[٧] و هذا ظاهر جدّاً.

اقول: و فيه انّ هذا الامتداد الأزلى لمّا كان امراً متحققاً موجوداً فى نفس الأمر و كان منشأ تحققه و مبدأ وجوده وجود واجب الوجود ـ كما صرّح به قُبيل ذلك ـ كان من الواجب ان يكون

---

١. الزيادة فى د. ض. ع.

٢. هو ميرزا ابراهيم‌بن ملاصدرا محمد الشيرازى صاحب كتاب الاسفار المتوفى بشيراز فى عشر السبعين بعد الالف قدّس سرّهما، منه رحمه الله، ض.

٣. والدى ـ ض.

٤. المليّين. ض.

٥. هنا آخر قوله رحمة اللّه. القبسات، ص ٣١.

٦. فى الحدّ ـ كذا فى الحاشية و نسخة «ع».

٧. حاصرين ـ كذا فى الحاشية و نسخة «ع».

الواجب تعالى فى ابتدائه بحسب نفس الأمر لتحقق[١] كونه منشأ له و مبدأ و أوّل العالم فى منتهاه لا نتهائه به فيكون واسطة بينهما، فاذا فرض كونه غيرمتناهى التمادى بحسب نفس الأمر اذلو لم يكن غيرمتناه لزم حدوث الواجب تعالى عن ذلك. لأنّ العالم لمّا كان حادثاً كان متناهى التمادى، فلو كان ذلك الامتداد السّابق عليه الواقع بينهما متناهياً، كان حادثاً. لانّ الزايد على المتناهى بقدر المتناهى متناه، فيكون حادثاً. و يلزم منه ماسبق كان غيرالمتناهى بحسب نفس الامر محصوراً بين حاضرين، هما حاشيتاه. و هذا ظاهر جدّاً.

و بعبارة اخرى: انّه لمّا كان امراً ممكناً موجوداً، كان له مبدأ يبتدءمنه، فلمّا انتهى بأوّل العالم و فرض غير المتناهى، كان غير المتناهى محصوراً بين الحاصرين. الّا أن يقال بعدم انتهائه به، فانّه كما كان قبل وجود العالم وعاء لعدمه، فكذلك يكون بعد وجوده وعاء لوجوده فهو كما كان أزليّاً فكذلك يكون أبديّاً لوجوب دوام وجود المعلول بدوام وجود علّته التامّة. فانّ ذلك الموجود القديم لمّا كان من اثر الواجب، و لم يكن وجوده متوقّفاً على شرط آخر غير استمرار وجود الواجب، لزم منه دوامه،[٢] فهذا على تقدير تمامه كان من الواجب أن يجاب به فتأمّل فيه و ما فيه.

و اعلم انّ المورد ـ طاب ثراه ـ[٣] قبل ايراداته على السيّد السند قال: انّا لانقول انّه يجب أن يكون زمان يصحّ أن يقال: «كان الواجب فيه و لم يكن العالم» بل الغرض انّه يجب أن يتحقق انفصال بين الواجب و العالم يصحّ[٤] فيه قولنا: كان الواجب على المعنى الذى يصحّ الآن و لايكون[٥] العالم فيه.

أقول و فيه انّ هذا الانفصال إمّا بأمر ممتدّ موجود فى نفس الأمر، و هو إمّا قارّ قائم بذاته، أو غير قائم، و هذان مع استلزامها القدم، لا يحتملها المقام والّا لكان ما به الانفصال امراً مسافيّاً مكانيّاً لا زمانيّاً أوغير قارّ فيكون زماناً مستلزماً للحركة المستلزمة للجسم، فيلزم قدمه، و لا يتحقّق انفصال. و إمّا بأمر غير ممتدّ و لا موجود، فيكون مسبوقية الوجود بالعدم الصّريح الغير الصّريح الغير المتكمّم و لا المتقدّر.

---

١. ليتحقق ـ ع.

٢. لزم منه دوامه بد وامه ـ ع.

٣. طاب مقامه ـ ع.

٤. و بين العالم ليصحّ ـ ض.

٥. و لم يكن ـ ض.

و إمّا بأمر موجود غير ممتدّ، و هو لا يوجب الانفصال، و الّا لكان ممتدّاً، و المقدّر خلافه، فيلزم القدم.

و إمّا بأمر ممتدّ غير موجود في نفس الأمر، فيكون حدود تلك الامتداد سواسيّة متشابهة، اذ لا اختلاف في العدم و لا مخصّص من استعدادٍ أو حركة اوغير ذلك، و لِمَ اختصّ بهذا الحدّ، و لم يكن حدوثه في حدّ آخر قبله.

و هذا هو الّذي جعله السيد ـ قدّس سرّه ـ حجة رابعة على بطلان الزمان الموهوم.

و بما فصلّناه ظهر فساد ما قاله المورد ـ قدّس سرّه ـ [1] في الجواب: من انّ هذا مجرّد دعوى بلادليل، اذلعلّه كان اختلاف في اجزائه لانّه ليس عدماً محضاً لايجرى ذلك فيه بل امر نفس امرىّ وقع العدم فيه» فانّ فيه مع ما عرفته، انّ الأمور الوهميّة اذا لم يكن منشأ انتزاعها موجوداً في الخارج، تكون قضيّة و هميّة محضة و اختراعية صرفة غير متحققة في نفس [الأمر كزوجيّة الخمسة، وهيهنا كذلك، فكيف يتصور اختلاف نفس أمرىّ ] [2] و ما سبب ذلك الاختلاف النفس الأمرى مع وحدة طبيعة ذلك الامتداد، فهل هو [3] استعداد من جانب القابل أونشأ [4] ذلك من تأثير [5] الفاعل من الحركة الحافظة و غيرها، و لِمَ صار مختلف الاجزاء من غيرما به الاختلاف.

و هل هذا الّا مجرّد الخيال [6] و محض احتمال غير مطابق لما عليه القوم؟!

نقل عن الغزالى و الشهرستانى و غيرهما انّهم قالوا: كما انّ الوهم يخيّل امتداداً مكانيّاً لايقف عند حدّ معيّن، و يتوهّم وجود العالم في جزء منه، و يحكم العقل بأنّه لو وجد في الخارج، لكان بعض اجزائه متقدّماً على بعض بحسب الوضع و بعضه متأخّراً من غير أن يكون لهذا الامتداد منشأ موجود في الخارج، كذلك الامتداد الزمانى موهوم محض لا منشأ له موجود في الخارج، فكما لايدلّ حكم العقل بتقدّم [7] بعض الأجزاء على بعض في الامتداد المكانى على وجود منشأ، كذلك لايدلّ حكمه بتقدّم البعض على البعض في الامتداد الزمانى على وجود منشأ بل نقول: تخيّل

---

١. زيد أجره ـ ع.

٢. الزيادة في د. ض. ع.

٣. فهل هي ـ آ. ق.

٤. او منشأ ـ آ. ق.

٥. تأثر ـ ق.

السّواسيّة: التساوية.

٦. خيال ـ ع.

٧. بتقديم ـ آ. ق.

الامتدادی مرکوز فی فطرة الوهم حتی أنّ العقل المشوب بالوهم یحکم بأنّ هیهنا فضاء غیرمتناه و أنّ العالم فی جزء منه و کذلك یحکم بأنّ هیهنازماناً غیرمتناه و انّ العالم فی جزء منه، و کما أنّه لیس فی الواقع فوق العالم و لاتحته خلاء و لاملاء اذلافوق و لاتحت له، فانّ الجهات یتحدّد ببعض العالم، کذلك لیس فی الواقع قبل‌العالم و لابعده بعد، و لایلزم من ذلك عدم تناهی الزّمان، کما لایلزم من الأول عدم تناهی المکان بل الزمان متناه، کما انّ المکان متناه من غیر فرق و حکم الوهم بلاتناهی الزّمان مثل حکمه بلاتناهی المکان. فکما لاعبرة بحکمه فی المکان، کذلك لاعبرة به فی الزمان،[1] هذا کلامهم وهو صریح فی کونه عدماً محضاً و لیساً ساذجاً، فتوجیهه بما وجّهه به المورد، مع مخالفته للواقع، توجیه بما لایرضی.

ثم قال السیّد السند:[2] «و أمّا خامساً فلأنّ المتقدّس عن الغواشی و العلایق یکون مع ایّ امتداد فرض و مع کلّ جزء من أجزائه و کل حدّ من حدوده معیّة غیرمتقدّرة علی سبیل واحد. و محیطاً بجمیع أجزائه و حدوده علی نسبةٍ واحدة، موجوداً کان ذلك الامتداد أوموهوماً علی ماتلی علیك غیر مرّة فاذن اختصاص العالم بحدٍّ من حدود ذلك الامتداد الموهوم لایثمر تأخُّره و تخلّفه عن الباری الحقّ جلّ سلطانه أصلا. فانّه اذا کان امتداد الزمان الموجود بالقیاس الیه سبحانه علی هذا السبیل، فالزمان الموهوم اجدر بذلك».[3]

قال المورد:[4] «فیه انّ القول بالامتداد المذکور لیس الّا لتصحیح تحقق العدم قبل الوجود و قدصحّ ذلك، و مرادهم من تخلّف العالم عن الحق سبحانه لیس الّا ذلك، لا انّه کان الواجب فی وقت لم یکن العالم فیه حتی یقال انّ الواجب بریء من الکون فی الوقت فلم یصحّ ذلك.

علی انّك قد عرفت انّه یمکن القول بمقارنة وجوده تعالی للوقت، فحینئذٍ یتصحّح التخلّف بهذا المعنی ایضاً فتذکّر».

اقول: فیه انّهم کیف یصحّحون بالامتداد المذکور تحقق العدم قبل الوجود، و الحال انّ ذلك الامتداد موجود بزعمهم؛ کما صرّح به قبیل ذلك بقوله: فاللازم علی هذا لیس الّا وجود الزمان

١. فی المطبوع «لاعبرة فی الزمان».

٢. زاد اللّه قدره ـ ع.

٣. القبسات، صفحه ٣١.

٤. روّح الله روحه ـ ع.

هناك، و القائلون به يلتزمونه، و هل هذا إلّا تهافت؟!

على انّك قد عرفت أنّهم لايلتزمونه بل يتحاشون عنه و انّ مرادهم من القول بالامتداد المذكور ليس إلّا تصحيح انّه كان الواجب فى وقت لم يكن العالم فيه، ليصحّ لهم القول: «كان اللّه و لم يكن معه شيىء»[١] فلايمكنهم القول بمقارنة وجوده تعالى للوقت الأزلى الموجود [الذى][٢] هو جزء من اجزاء العالم لمنافاته عموم الخبر،[٣] اذ الموجود فى نفس الأمر يصدق عليه انّه شيىء فانّ الوجود يساوق الشيئيّة، بل القول بتلك المقارنة عين القول بالقدم، و إن كان لذلك الوقت وجود، و إلّا فهو مجرّد اسم من دون تحقق المسمّى، فاذن لابدّ من القول بالوقت التقديرى الراجع الى الحدوث الدّهرى كماسيأتى، ليتصحّح ذلك التخلّف[٤] بهذا المعنى.

و بالجملة: هذا الامتداد المذكور لايخلو امّا أن يكون شيئاً فى نفس الأمر، أوالأشياء فيها، فإن كان الأوّل [حينئذ][٥] فعموم الخبر ينفى ازليّته[٦] فانّ مفهومه نفى الاشياء و سلب الوجودات الازلية مطلقاً،[٧] أىّ وجود كان فى أىّ ظرف كان بأىّ نحو كان، إلّا وجود الواجب، بل يفهم منه نفى الصّفات الزائدة ايضاً، بل هو صريح فيه، والّا لكان معاللّه شيىء فى الأزل، فيلزم تعدّد القدماء كما هو من لوازم مذهب من قال بزيادتها فيبطل قولهم: كان قبل العالم زمان موهوم أزلىّ نفس الأمرىّ.[٨] و إن كان الثانى فلايكون امراً ممتدّاً، والّا لكان حدود تلك[٩] الامتداد سواسيّة متشابهة، اذ لا اختلاف فى العدم و لا مخصّص و يلزم منه ماسبق، و اذا لم يكن امراً ممتدّاً، فلايمكنهم تصحيح تحقق العدم قبل الوجود تحققاً زمانياً نفس امرىّ، ويلزم منه عدم تخلّف العالم عن البارى الحق سبحانه تخلّفاً زمانياً، و كذلك يبطل قولهم: إنّ عدم العالم كان فى وعاء و ظرف ممتدّ متجدّد متقضٍّ كوجود زيد فى الزمان، كيف لاوهما متساويان فى العدم و الّلا شيئيّة، فكيف يكون حدّ هما ظرفاً و الآخر مظروفاً؟! هذا.

---

١. الكافى باب صفات الذات صفحة / ١٠٧ عن ابى جعفر عليه السلام، كان اللّه عزّوجلّ و لا شيىء غيره ـ و فى البحار ج ٥٤ / ٤٥ فى ضمن حديث ١٩ عن جعفربن محمد عليهما السّلام كان اذ لم يكن شيىء.

٢. الزيادة فى «ع».

٣. فى المطبوع «عموم الجزء».

٤. الوقت ـ بدل التخلّف. ض.

٥. الزيادة فى ـ آ. ض. ق.

٦. الازلية ـ ض.

٧. مطلقة ـ ض.

٨. نفس أمرى. ع.

٩. ذلك ـ ع.

و أمّا ماتوهّمه بعض المتفلسفة من أنّ «كان» هنا منسلخ عن معنى الماضى بل عن مطلق الزمان، و ما قاله بعض المتصوّفة حين سمع الحديث: الآن كما عليه كان، فهذيان عند اهل الأديان.* أمّا الأول، فلأ دائه الى القول بالقدم الّا أن يشير بذلك الى الحدوث الدّهرى.

و أمّا الثانى فلما قال فى «المنتهى» إنّ الموجود حقيقةٌ فى الواجب و الممكن بالاجماع، و لأنّه لو كان مجازاً فى أحدهما لصّح نفى الموجود عنه فى نفس الامر لأنّه من أمارة المجاز لكن السّلب محال و المنازع فى اتّصاف المهيّات بالوجود اتّصافاً حقيقيّا مكابر مقتضى عقله.

و كذلك القول بانّ الشيئية اعمّ من الوجود على ماذهب اليه المعتزلة من انّ المعدوم الممكن شيء ثابت[1] على معنى ان المهيّة يجوز تقرّرها فى الخارج منفكّة عن الوجود لايضرّ[2] فى هذا المقام كما لايخفى على ذوى الأفهام، بل الخبر ينفى القول بثبوته فى الأزل وكونه شيئاً و يوجب كفر قائله. الّا أن يقال انّ الموجب للكفر انّما هو اعتقاد قدم الجواهر و الأعراض و هم لايقولون بذلك، اذ القديم يعتبر فيه الوجود و هم لايقولون بوجوده فى الأزل. ولكن حصلت لهم شبهة فى الفرق بين الثّبوت و الوجود، و جعلوا الأوّل اعمّ من الثانى، فهم لايقولون بوجود قديم لابالذات و لا بالزّمان سوى اللّه تعالى، سواء فيه القائلون منهم بالأحوال و غيرهم هذا.

و اعلم انّ المورد ـ قدّس سرّه ـ قال قبل كلامه على السيّد السند انّ الظاهر كما يقال فى الجسم[3] أنّه زمانىّ ـ بمعنى انّ وجوده مقارن لوجود الزمان ـ يصحّ ذلك فى شأن الواجب تعالى ايضاً، اذيصدق انّ وجوده مقارن لوجود الزّمان. نعم، لايصحّ أن يقال انّه زمانىّ بمعنى انّ وجوده ينطبق[4] على الزمان مثل الحركة، و لا يصحّ ذلك فى الجسم أيضاً، و على هذا، فلا اشكال اصلا.[5] هذا موضع حوالته فى هذا المقام ولكن ليس هذا الكلام لذلك العلّام كما يشعربه قوله متصلا بمامّر.

هذا ما يخطر بالبال على سبيل الاحتمال فإن كان من الحقّ فهو الحقّ و إن كان من الوساوس

---

*. و لعمرى انّه لبّ لباب الايمان و قد نقله بعض عن الامام الكاظم عليه‌السلام، لأنه كان تعالى من حيث ذاته فى غيب محض و وجود مطلق ليس فى مرتبة اطلاقه شيء و الآن كما كان. جلال.

١. شيء و ثابت ـ ع.
٢. لايضّرنا ـ ض.
٣. فى الحاشية ـ الاجسام.
٤. منطبق ـ ض.
٥. انتهى كلام المورد.

الشيطانيه فنعوذ باللّه منها،[1] و اللّه يعلم حقيقة الحال.[2] بل هو ممّا أخذه من كلام سيد المدققين على مانقله الخفرى فى حواشيه حيث قال: «نسبة الزمانيات الى الزمان بالمعيّة فى الوجود سواء كانت منطبقةً أوغير منطبقة، لا بالإنطباق فقط، و الّا لم تكن الاجسام الّتى فى زمان و لا يعرض لها تغيّرٌ زمانية».

قال: و لاشكّ انّ المجرد مع أنّه برىء عن التغيّر، يصدق عليه انّه[3] مع الزمان فى الوجود»، الى آخر ما قاله هناك.

و المراد، انّ نسبة الزمانيّات الى الزمان انّما تكون بحسب الوجود، و لايتوقّف على الانطباق عليه، فالمجرّد البرىّ عن التغيّر يجوز أن ينسب الى الزمان نسبة المعيّة.

فإن قلت: لمّا جازت نسبة المجرّد البرىّ عن التغيّر الى الزمان نسبة المعية، فنسبة جميع الأزمنة اليه ليست نسبة واحدة، لجواز نسبته فى كلّ زمان معيّن، كهذا اليوم الى ذلك الزمان بكونه معه فى الوجود، و ظاهر انّ نسبة جميع الأزمنة الى هذا اليوم ليست على السّواء، فنسبتها الى المجرّد الموجود معه أيضا ليست على السّواء، فما معنى قول السيد المتقدّس عن الغواشى. الى آخره.

قلت: يصدق على المجرّد أنّه فى هذا اليوم ظرف للمصدّق[4] لا للمجرّد، اذ لا تعلّق له بهذا اليوم و لا نسبة غير كونه معه فى اصل الوجود و كما انّه موجودٌ فى هذا اليوم فى اصل الوجود، كذلك[5] يصدق فيه أنّه موجود مع ساير الأزمنة فى اصل الوجود، فعدم كون نسبة جميع الازمنة الى هذا اليوم على السّواء، لايستلزم عدم كون نسبتها الى المجرّد الموجود معه كذلك و ذلك لاختصاص وجود هذا اليوم بهذا اليوم و عدم اختصاص وجود المجرد بهذااليوم.

قال السيّد السند [طهرّ اللّه رمسه ]:[6] «و أمّا سادساً فلأنّ الزمان و المكان شقيقان متضاهيان مرتضعان فى الأحكام من لبنٍ واحد و من ثَدْيٍ واحد، فكماوراء الامتداد المكانى أعنى فوق الفلك الأقصى المحدّد لجهات العالم عدم صرف لاخلاء و لا ملاء و لا امتداد و لا، لاامتداد، و لا نهاية و

١. منه ــ فى الحاشية.

٢. من قوله: هذا مايخطر... الى هنا من كلام المحشى.

٣. على أنّه ــ ع.

٤. للصّدق ــ ض.

٥. العبارة فى المطبوع بعد «فى اصل الوجود» هكذا: كذلك موجود مع ساير الأزمنة فى اصل الوجود كذلك موجود ــ و كما انه يصدق فى هذا اليوم أنه موجود معه فى اصل الوجود. و الظاهر انّها زايدة.

٦. الزيادة فى «ع».

لا، لانهاية، و اذا بلغ السّطح المحدّب منه انسان لم يمكنه أن يمدّيده و يبسطها، لالمصادم و مانع مقدارى، بل لعدم الفضاء و البعد و انتفاء المكان و الجهة، فكذلك وراء الامتداد الزمانى عدم صريح لاتمادّ ولا، لاتمادّ، ولا استمرار ولا، لا استمرار ولا نهاية ولا، لانهاية، ولا زيادة ولا نقصان، فاستمع القول و اتّبع الحقّ ولا تكوننَّ من الجاهلين» انتهى كلامه رفع مقامه.[١]

قال المورد [طاب ثراه]:[٢] «وضعفه ظاهرٌ، لانّه مجرّد تمثيل لايناسب المقامات الحكميّة» انتهى.[٣]

و المراد أنّه قياس فقهىّ لايفيد إلّا الظن و المسألة ممّا يطلب فيه اليقين، فلا يجوز اثباتها بالدليل الظنّى.

أقول: تتبّع أحوال الزمان و المكان ككونهما امتدادين متناهيين و كالتلازم بينهما وجوداً وعدماً، اذ الزمان ليس الّا مقدار حركة الفلك، كما انّ المكان ليس إلّا ما أحاط به الفلك، فاذا لم يكن فلك، فلا زمان و لا مكان كماسيأتى ذلك فى صريح كلام اميرالمؤمنين ـ صلوات اللّه و سلامه عليه ـ فلمّا أبدع الفلك و ما فيه من الاجسام و أدير وجد الزمان و المكان، فهما متلا زمان لكونهما معلولَى علّة واحدةٍ[٤] واليه الاشارة بقوله: متضاهيان مرتضعان فى الأحكام من لبن واحد وثَدي واحد مع الحدس القوىّ من الأذهان الثاقبة،[٥] يفيد الجزم،[٦] بانّ وراء الامتداد الزمانىّ عدم صريح و ليس ساذج، ليس فيه شائبة أيس، كما انّ وراء الامتداد المكانى كذلك، و كذلك[٧] الحال فى كثير من المسائل الحكمية يستعان فيه بالحدس الصائب، فلايقوم حجّة على الغير مع كونها معلومة يقينا، و قد سبق منهم التصريح بأنّ الامتداد الزمانى موهوم محض لامنشأ له فى الخارج و اذا لم يكن له منشأ موجود فى الخارج، بل كان مخلوقاً للوهم و مخترعاً له، كان عدماً صريحاً و ليساً باتّاً بحتاً

---

١. القبسات، صفحه ۳۲.

٢. فى «ع».

٣. فتدبر انتهى ـ ض.

الشقيق: النظير، الأخ من الاب و الأمّ

المتضاهى: المتشابه و المتماثل

المرتضع: الممتصّ.

٤. فى المطبوع: فهما مثلا واحدة.

٥. فى المطبوع: الثابتة.

٦. جملة «يفيدالجزم» خبر لـ«تتبع احوال الزمان».

٧. العبارة فى المطبوع بعد «و كذلك» مشوشة فى ثلاث اسطر.

ساذجاً صرفاً، لاامتداد فيه و لا زيادة و لا نقصان، الى غير ذلك من الصّفات المذكورة. فهذا منه ـ قدّس سرّه ـ ايماء لطيف الى أنّ ماوراء الامتداد الزمانى يكون حالة مستقرّة لافيها تقدّم حال و لا تأخُّر اخرى، و هو المعبَّر عنه بالثابت، فهو تصوير لتعقّل ماوراء ذلك الامتداد، و به ينحلّ ما أشكل على المورد تعقله كما سبق ذكره.

و اعلم انّ اللا تمادّ عبارة عن عدم التمادّ عمّا من شأنه التمادّ، و ماوراء الامتداد الزمانى ليس كذلك، و كذا النهاية و اللانهاية و الزّيادة[1] و النقصان و ماشابه ذلك فإنّها كلّها من خواصّ المقادير و الكمّيات و ماوراء الامتداد الزمانىّ عدم صريح لامقدار له فلا يثبت له شيىء من تلك الخواصّ بطريق اولى. و هذا مثل الحايط، فانّه لايقال له أعمى و لابصير، و كذلك المجرّدات لايقال لها إنّها داخلة العالم و لاخارجة و لا متصلة و لا منفصلة، اذالخروج عدم الدخول عمّا من شأنه الدخول. هذا[*]

ثم انّ المورد ـ قدّس سرّه ـ بعد أن نقل كلام السيّد السند و غيره و أجاب عنه بما اجاب قال: «فقد ظهر بما قُرّرناه انّ القول بالزمان الموهوم ممّا لايمكن ابطاله بمثل هذه الوجوه.»

أقول قد ظهر بما قُرّرناه[2] انّ القول بالزمان الموهوم ممّا لا يطابق العقل و لا يوافق النقل، و انّ كلّ وجه من هذا الوجوه بحياله[3] برهان قاطع على ابطاله و انّ هذا القول من هذا الفاضل ـ قدّس سرّه ـ انّما نشأ من قلّة التدبُّر و سوءالتفكر، و ليس غرضى من هذا الكلام الطعن على ذلك العلّام كلّا و حاشا [ثم كلّا و حاشا][4] فانّه من الفحول و كلامه مما يتلقّاه فضلاء علماء عصرنا هذا بالقبول من غير تأمُّل دقيق أوفكر عميق، كأنّهم يرونه من الوحى المنزل على النبىّ المرسل، و هم

---

١. كذا الزيادة ـ ض.

*. قد أشار المؤلف التحرير الى ما رامه صدر المحققين ان الحدوث المجمع عليه على لزوم التعبّد به، حدوث العالم الذى نحن من اجزائه لأن الصّور الحالّة فى المادّة سيّالة متحركة و العالم المادّى حادث زمانى لسريان الحركة فى الجواهر، و الزمان عين الحركة، و لكلّ صورة ممتدّة مادّية بعد رابع نسمّيه الزمان، و اما العالم المجرّدات غير داخل فى العالم، و لا نعلم و لا نعرف من العالم الاّ ما هو الواقع فى التجدّد، و نحن أيضا من أجزائه و المليّون لايعرفون من العالم الاّ هذا العالم المادى. جلال.

٢. قرّرنا ـ د.ع.

٣. بحذائه ـ آ.

٤. ليس فى: آ. ق.

قد قرع أسماعهم: «انّ الجواد قد يَكْبُو، و الصّارِمُ قَد يَنْبُو»،[١] و انّ السهو و النسيان كالطبيعة الثانية للانسان، بل الغرض منه أن لايعتمد على كلامه المذكور فى هذا الباب، فـانّه بـعيد عـن صـوب الصّواب، فوجب الايماء الى ذلك لئلّايغترّ[٢] المقلّد بقول من يدّعى شيئاً لايقدر على [بيان ما يُدعيه، و إن بذل فيه[٣] كمال جهده و تمام مساعيه و كيف يقدر على ][٤] بيانه و هو مخالف للعقل و النقل.

أمّا الاول، فلِما مرّ، و أمّا الثانى فلِما أشار المورد ـ قدّس سرّه ـ[٥] ايضاً بعد كلام بقوله: «فحينئذٍ ينبغى أن ينظر فيه هل هو ممّا يخالف الشرع أم لا؟ فإن لم يكن مخالفاً، فبها و نعمَت، و ان كـان مخالفاً له على ما يشعربه بعض الآثار، فيجب ترك الإقتحام فيه و الوقوف عند الشبهة».

أقول ظاهر الحديث المشهور ـ كما سبق بيانه ـ و قول الباقر عليه‌السلام فى جواب زرارة [بن أعين ] بعد أن سأله: «أكان اللّه و لا شيىء؟» نعم كان و لا شىء.[٦]

و قول الرضا عليه السّلام: «انّ اللّه تبارك و تعالى قديم و القدم صفته الّتى دلّت العاقل على انّه لا شىء قبله و لا شىء معه فى دَيمومته».[٧]

فقد بان لنا[*] باقرار العامة معجزة الصفة انّه لا شىء قبل اللّه و لا شىء مع اللّه فى بقائه، و بطل قول من زعم انّه كان قبله أوكان معه شيى [و ذلك أنّه لو كان معه شىء ][٨] فى بـقائه لم يجـزأن يكون خالقاً له لانه لم يزل معه فكيف يكون خالقاً لمن[٩] لم يزل معه؟!

ـ و ما فى الكافى فى باب صـفات الذات فى الصّـحيح عـن محمدبن مسـلم عـن ابى جـعفر عليه‌السّلام، قال: سمعته يقول: كان اللّه و لا شىء غيره.[١٠] و قول اميرالمؤمنين ـ صلوات اللّه عليه

---

١. ذلك من امثال العرب. يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل و قد يصدر منه الخطأ و الزّلة. الجواد: سريع الجرى. يكبو: ينقلب على وجهه. الصارم: السيف القاطع. يَنْبُوُ: يكلّ و لا يقطع.

٢. يفتر ـ ض. و فى المطبوع «يغيّر» و الظاهر انّه غلط.

٣. فى المطبوع «ما فيه» و الظاهر أن «ما» زائدة كما فى نسخة «ع».

٤. ليس فى نسخة «آ» و «ق».

٥. نور اللّه مرقده ـ إليه «ع».

٦. الكافى ج ١ / ٩٠ ضمن حديث رقم ٧.

٧. فى نسخة «ع» ديموميّته ـ الحديث فى عيون اخبار الرضا ج ١ / ١٤٥ باب ١١ فى بيان بعض صفاته. طبع ١٣٧٧ق.

*. قوله «فقد بان لنا» خبر لقوله «ظاهر الحديث» فالمعنى أن ظاهر الحديث المشهور و قول الباقر و الرضا عليهما السّلام فقد أوضح لنا باقرار العامّة معجزة الصفة...

٨. الزيادة فى «ع».

٩. خالقا لما ـ ض.

١٠. الكافى ج ١ / ١٠٧ باب صفات الذات.